



مركز الاستشارات والبحوث والتطوير
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مجلة البحوث الإدارية

Journal of Management Research

علمية - متخصصة - مُكمّمة - دورية ربع سنوية

للسنة
الحادية والأربعون

Vol. 41, No.3; Jul. 2023

عدد يوليو 2023



www.sams.edu.eg/crdc

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. محمد حسن عبد العظيم
رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

رئيس التحرير
أ.د. أنور محمود النقيب
مدير مركز الاستشارات والبحوث والتطوير

ISSN : 1110-225X

**أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر
خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٢**
د. فينان حسين مصطفى عطية
مدرس الاقتصاد بمعهد أكتوبر العالي للاقتصاد

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٢.

واعتمدت الدراسة على تجميع البيانات من مصادرها الرسمية للتعرف إلى أي مدى يتمتع الاقتصاد المصري بالمرونة والقدرة على التطبيق السريع للشمول المالي من خلال وصف وتحليل العلاقة بين تطبيقات الشمول المالي والآثار الاقتصادية الكلية المتحققة من هذه التطبيقات واقترن ذلك ببناء نموذج قياسي لتقدير العلاقات الكمية والسببية عن أثر الشمول المالي ومؤشراته على معدلات النمو الاقتصادي في مصر من خلال ثلاثة متغيرات وهي مؤشر العمق المالي، مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية، مؤشر الاستخدام المالي للإئتمان المصرفي، (كمتغيرات مستقلة) ، والنمو الاقتصادي ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي (كمتغير تابع).

وهدفت الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي في مصر، ودراسة العلاقة فيما بينه وبين النمو الاقتصادي ، وكذا بناء نموذج قياسي للعلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي خلال الفترة ٢٠٠٠م إلى ٢٠٢٢م.

ومن أهم توصيات الدراسة توليد بيئة مشجعة ومواتية للحصول على الخدمات المالية من خلال تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية والتوسع في إقامة فروع للبنوك في تلك المناطق، وإنشاء مكاتب للاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، النمو الاقتصادي.

Abstract

The study aims to analyze the impact of financial inclusion on economic growth in Egypt during the period from 2000 to 2022.

The study relied on collecting data from its official sources to identify the extent to which the Egyptian economy enjoys flexibility and the ability to quickly implement financial inclusion by describing and analyzing the relationship between applications of financial inclusion and the macroeconomic effects achieved from these applications. The financial index and its indicators on economic growth rates in Egypt, whether through three variables, which are the financial depth index, the financial use of bank deposits index, the financial use of bank credit index (as independent variables), and the economic growth represented in the gross domestic product (as a dependent variable).

The study aimed at analyzing the reality of financial inclusion in Egypt, and studying the relationship between it and economic growth, as well as building a standard model for the relationship between financial inclusion and economic growth during the period from 2000 to 2022.

One of the most important recommendations of the study is Generating an encouraging and conducive environment for obtaining financial services through developing the infrastructure of the financial system, especially in rural areas, expanding the establishment of bank branches in those areas, establishing credit bureaus, protecting the rights of creditors, facilitating guarantee systems, and developing payment and settlement systems and electronic banking operations.

Keywords: financial inclusion, economic growth.

أولاً: الإطار العام للدراسة.

المقدمة.

في الآونة الأخيرة، حظت قضايا تعزيز الشمول المالي أهمية كبيرة لدى مختلف دول العالم خاصة بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م ، وتمثل ذلك في التزام حكومات الدول بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة بتكلفة منخفضة، ويرجع ذلك إلى إدراك تلك الدول بأن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب فتح كافة قنوات المشاركة الاقتصادية وتمكين أصحاب الموارد والدخول المنخفضة من التمتع بما توفره الخدمات المالية والمصرفية من فرص للتمويل والاستثمار والتشغيل. (بلخضر، ٢٠١٩، ص ١٠٥)

وتشير التقارير الدولية، إلى أن الدول العربية تعد المنطقة الوحيدة في العالم التي ازدادت فيها حدة الفقر والجوع والبطالة خاصة منذ عام ٢٠١٠م - ثورات الربيع العربي - بجانب محدودية مستويات الصحة والتعليم، لذلك اصبح اهتمام تلك الدول بتوسيع نطاق الشمول المالي لما له من تأثير إيجابي على نمو الناتج الإجمالي وفرص العمل في الاقتصاد الرسمي. (بن رجب، ٢٠١٨، ص ٦)

وتشير إحدى الدراسات إلى أنه من خلال تمكين الأفراد بالمشاركة في الدورة الاقتصادية، وكذلك زيادة الدخل في الأجل الطويل نتيجة زيادة الاستثمار، وتنوع مصادره، يسهم في الوصول إلى النمو الاقتصادي. (شاهين، ٢٠٢٠، ص ص ٣٤٧ : ٣٨٦)

وفي ضوء ما سبق يحظي الشمول المالي بأهمية متزايدة لدى دول العالم النامية والمتقدمة، حيث تبنت تلك الدول الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية للنمو الاقتصادي، واتخذت خطوات فعالة لتحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي للمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر. (النقيرة، ٢٠١٩، ص ص ٤٢٩ : ٥٠٢)

١ - الدراسات السابقة:

تناولت الباحثة الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث تم تحليل تلك الدراسات، وتحديد الفجوة البحثية فيما بينها وبين الدراسة الحالية وأوجه الاستفادة منها، وفقاً لما يلي:

هدفت دراسة (Dinabandhu & Debashis , 2018) إلى تقييم الأثر الديناميكي للشمول المالي على النمو الاقتصادي خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية طويلة الاجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، وبذلك أكدت الدراسة على أن الشمول المالي يعد أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي.

وقد اتجهت دراسة (Nazir, kaneez, & jameel, 2019) إلى التحقيق من أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة ١٩٨٥ إلى ٢٠١٧ باستخدام نموذج (ARDL) ، وقد تم بناء مؤشرات الشمول المالي باستخدام طريقة المكونات الأساسية (PCA) وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة مع وجود أثر ايجابي لمؤشرات الشمول المالي المستخدمة على النمو الاقتصادي في الأجل القصير .

أما دراسة (ردور ، ٢٠٢٠) فقد هدفت إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك باستخدام مؤشرات الشمول المالي (القروض، الودائع، عدد الفروع البنكية) كمتغيرات مستقلة والنتائج المحلي الاجمالي كمتغير تابع، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين الفروع البنكية والقروض والنمو الاقتصادي ووجود تأثير سلبي للودائع على النمو الاقتصادي.

وهدف دراسة (شرف ، ٢٠٢١) إلى تحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وتم اعتماد مؤشر توافر الخدمة المصرفية ومؤشر استخدام الخدمات المصرفية كمتغيرات مستقلة ممثلة للشمول المالي، بينما تمثل المتغير التابع في النمو الاقتصادي ممثلا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، كما تم ادخال معدل التضخم والاستقرار السياسي كمتغيرات ضابطة، وذلك باستخدام نموذج (Panel ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين مؤشرات الشمول المالي المستخدمة والنمو الاقتصادي لعينة الدراسة.

وقد اتجهت دراسة (نيد ، ٢٠٢٢) إلى تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩ باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الباحثة النمو الاقتصادي ممثلا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع ، أما المتغيرات المستقلة الممثلة للشمول المالي فقد تم بناءها بدمج أبعاد توافر الخدمة المصرفية، وأبعاد استخدام الخدمة المصرفية ولذلك باستخدام طريقة المكونات الأساسية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية إحصائيا بين مؤشرات الشمول المالي المستخدمة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

التعليق على الدراسات السابقة والفجوة البحثية وأوجه الاستفادة منها.

أتضح للباحثة من خلال تحليل الدراسات السابقة مايلي:

- اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناول الإطار النظري لمتغيرات الدراسة.

- اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في دراسات الحالة، حيث تناولت الدراسة الحالية جمهورية مصر العربية، بينما تناولت الدراسات السابقة دوله الجزائر، دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باكستان.
- كما اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناول مؤشرات الشمول المالي حيث تم تناول هذه المؤشرات من خلال العمق المالي، الاستخدام المالي للودائع المصرفية، والاستخدام المالي للإئتمان المصرفي، وتناولت الدراسات السابقة تلك المؤشرات من خلال القروض، الودائع، عدد الفروع البنكية، توافر الخدمة المصرفية ومؤشر استخدام الخدمات المصرفية.
- واختلفت أيضا الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناول مؤشرات النمو الاقتصادي حيث تم تناول هذا المؤشر من خلال الناتج المحلي الاجمالي بالاتفاق مع دراسة (ردبور ، ٢٠٢٠)، إلا أن الدراسات السابقة تناولت مؤشر النمو الاقتصادي من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- تم الاستفادة من الدراسات السابقة في بلورة الفكرة البحثية للدراسة وصياغة مشكلة البحث، وتحديد أهدافها وفروضها وكذا اهميتها والمنهج العلمي المتبع .

٢- المشكلة البحثية.

تتمثل مشكلة الدراسة في انخفاض معدلات النمو في الاقتصاد المصري، ومن هنا جاءت فكرة الدراسة في البحث عن وجود طريقة لرفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال مؤشرات الشمول المالي باعتبارها إحدى محفزات النمو الاقتصادي، لما لها من دور كبير في تيسير حصول رجال الأعمال على الخدمات البنكية التي تسهم في الإسراع بمشروعات الاستثمار في الدولة - من ناحية - ومن ناحية اخرى يؤدي الشمول المالي دوراً هاماً لكافة فئات المجتمع، حيث يمكنهم توجيه مدخراتهم الى البنوك أو المؤسسات الماليه بجميع الطرق الممكنة.

وفي ضوء ما سبق تتمثل المشكلة البحثية في التساؤل التالي : إلى أي مدى يؤثر الشمول المالي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في مصر ؟

٣- فروض الدراسة.

تسعى الدراسة إلى اختبار الفروض التالية:

- ١- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العمق المالي وبين زيادة معدلات النمو الاقتصادي في مصر .
- ٢- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية وبين زيادة معدلات النمو الاقتصادي في مصر .

٣- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستخدام المالي للإئتمان المصرفي وبين زيادة معدلات النمو الاقتصادي في مصر.

٤- أهداف الدراسة .

تهدف الدراسة إلى :

تحليل واقع الشمول المالي في مصر، ودراسة العلاقة فيما بينه وبين والنمو الاقتصادي ، وكذا بناء نموذج قياسي للعلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي خلال الفترة ٢٠٠٠م إلى ٢٠٢٢م.

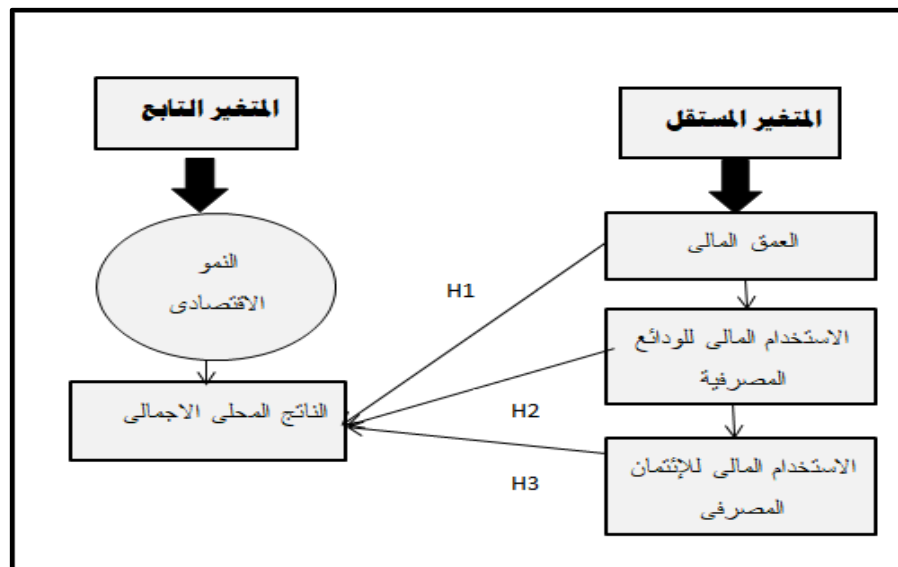
وفي ضوء ذلك يتبلور هدف الدراسة في التعرف على تطبيقات الشمول المالي وأهميته والفوائد المتحققة من هذه التطبيقات ومعوقات تعميمها، واتخذت الدراسة التجربة المصرية في هذا المجال كدراسة تطبيقية للتعرف على مدى تمتع القطاع المالي في مصر بالمرونة والقدرة على تطبيق الشمول المالي وقياس المكتسبات التنموية المتحققة لاقتصادها وذلك من خلال تقدير العلاقات الكمية والسببية عن الشمول المالي وانعكاساته على النمو الاقتصادي، الأمر الذي يساعد على توجيه السياسات الاقتصادية نحو زيادة معدلات النمو.

٥- أهمية الدراسة .

تكتسب الدراسة أهميتها من موضوع الشمول المالي وكونه هدف من أهداف الاستراتيجية القومية للدولة ومحور اهتمام الجهات المالية لما ينطوي عنه من مكتسبات اقتصادية كلية، تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

٦- متغيرات الدراسة.

تتمثل متغيرات الدراسة في الشكل التالي:



المصدر: إعداد الباحثة.

شكل رقم (١)
متغيرات الدراسة

٧ - منهجية الدراسة.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي حيث تتطرق الى دراسة الإطار الفكري الشمول المالي ، وكذا المنهج القياسي لبناء نموذج كمي لدراسة أثر المتغير المستقل على التابع.

واعتمدت الدراسة على تجميع البيانات من مصادرها الرسمية للتعرف إلى أي مدى يتمتع الاقتصاد المصري بالمرونة والقدرة على التطبيق السريع للشمول المالي من خلال وصف وتحليل العلاقة بين تطبيقات الشمول المالي والآثار الاقتصادية الكلية المتحققة من هذه التطبيقات واقترن ذلك ببناء نموذج قياسي لتقدير العلاقات الكمية والسببية عن أثر الشمول المالي ومؤشراته على معدلات النمو الاقتصادي في مصر سواء من خلال ثلاثة متغيرات وهي مؤشر العمق المالي، مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية، مؤشر الاستخدام المالي للإئتمان المصرفي، (كمتغيرات مستقلة) ، والنمو الاقتصادي ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي (كمتغير تابع).

٨ - حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في الآتي:

- حدود زمنية: تقتصر تلك الحدود على الفترة من عام ٢٠٠٠م وحتى عام ٢٠٢٢م.

- حدود مكانية: تقتصر الدراسة على جمهورية مصر العربية.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة.

١ - الإطار الفكري للشمول المالي.

١/١ مفهوم الشمول المالي.

يعرف (بوزانه، ٢٠٢٢) الشمول المالي بأنه الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخل المنخفضة في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الإئتمان والتأمين)، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة، بينما تناول (قاسي، ٢٠٢١) الشمول المالي باعتبار نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية، واتجه (موسى، ٢٠٢١) إلى أن الشمول المالي هو إتاحة وإستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتقادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير

الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف والتي تفرض أسعاراً مرتفعة نسبياً مما يؤدي إلى سوء إستغلال إحتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية.

وفى ضوء المفاهيم السابقة تعرف الباحثة الشمول المالى بأنه تلك العملية التي يتم من خلالها طرح جيع الخدمات والمعاملات المالية والحرص على استخدامها لكافة الفئات دون إستثناء خاصة منهم المهمشة وميسورة الدخل بحيث تتناسب مع إحتياجاتهم وقدرتهم داخل قنوات رسمية تتسم بالسهولة والشفافية.

٢/١ مؤشرات قياس الشمول المالى.

تتمثل تلك المؤشرات والتي تعتمد عليها الدراسة فيما يلي: (نعيمى، ٢٠٢١)

أ- **مؤشر العمق المالى** : يقيس هذا المؤشر مدى إرتفاع نسبة التعامل بالنقد في الاقتصاد، باعتبار أن النقود تستخدم في سداد الالتزامات المالية وفي تكوين رصيد من المدخرات وفي الصرف على متطلبات الاستثمار، ويتم قياس ذلك عن طريق معرفة نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالى، فالقطاع المالى الشامل من هذا المنظور، هو ذلك القطاع الذي يستطيع أن يحقق أعلى نسبة ممكنة من إستخدامات النقد بكافة أشكاله وأنواعه لتحقيق الناتج المحلي الإجمالى.

جدول رقم (١) مؤشر العمق المالى في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢)

السنوات	الناتج المحلى الاجمالى GDP	عرض النقود بالمفهوم الواسع M2	مؤشر العمق المالى M2/GDP
2000	99.8	76.9	77%
2001	97.6	85.1	87%
2002	87.9	83.8	95%
2003	82.9	89.7	108%
2004	78.8	80.2	102%
2005	89.7	84.4	94%
2006	107.5	97	90%
2007	130.5	115.6	89%
2008	162.8	136	84%
2009	189	153	81%

2010	218.9	165.5	76%
2011	236	179.5	76%
2012	279.4	184.5	66%
2013	288.6	214	74%
2014	305.5	220.7	72%
2015	332.7	249.4	75%
2016	332.9	345.8	104%
2017	235.4	319.5	136%
2018	237.4	204.1	86%
2019	302.3	250.2	83%
2020	361.8	290.3	80%
2021	404.1	349.1	86%
2022	469.1	293.1	62%

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سنويه متفرقة للبنك المركزى المصرى

يوضح الجدول السابق إن مؤشر العمق المالى بالنمو خلال الفترة من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٧ حيث كان متوسط النمو خلال هذه الفترة يساوى ٩٦.٨ % ومن عام ٢٠٠٩ بدأ مؤشر العمق المالى بالانخفاض بشكل ملحوظ وذلك نتيجة التاثر بالازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ . واستمر الانخفاض بشكل ملحوظ نتيجة عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى لثروة ٢٥ يناير ٢٠١١ وكان مؤشر العمق المالى يمثل ٧٦% وبعد حدوث الاستقرار بعام ٢٠١٦ اخذ فى الارتفاع مرة اخرى ووصل الى ١٠٤% ثم اخذ فى الانخفاض مرة اخرى لتعرض البلد لأزمة جائحه كورونا ثم اخذ فى الارتفاع عام ٢٠٢١ مرة اخرى . فان مؤشر العمق المالى له اثر ايجابى فى تحقيق النمو الاقتصادى .

ب- **مؤشر الاستخدام المالى:** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة أفراد المجتمع على إستغلال وإستخدام الخدمات والمنتجات التي أصبحت بالفعل متاحة لهم من قبل القطاع المالى، وذلك عن طريق معرفة حجم الودائع المصرفية وحجم التمويل المصرفي منسوبة إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي. فالقطاع المالى الشامل من هذا المنظور، هو ذلك القطاع الذي يتحقق فيه أقصى مدى ممكن من حيث إستغلال أفراد المجتمع لخدماته المالية.

جدول رقم (٢) مؤشر الاستخدام المالى في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢)

السنوات	الودائع المصرفية	الائتمان المصرفي	الناتج المحلي الإجمالي GDP	مؤشر الاستخدام المالى للودائع المصرفية	مؤشر الاستخدام المالى للائتمان المصرفي
2000	61.3	43.1	99.8	%61	%43
2001	63.8	42.8	97.6	%65	%44
2002	58.6	40.1	87.9	%67	%46
2003	62.1	39	82.9	%75	%47
2004	75	39.5	78.8	%95	%50
2005	85.3	51.3	89.7	%95.6	%57
2006	96.6	57	107.5	%90	%53
2007	109.3	67.8	130.5	%84	%52
2008	120.6	83.1	162.8	%74	%51
2009	134.4	92.6	189	%71	%49
2010	140.9	97	218.9	%64	%44
2011	156.5	96	236	%66	%41
2012	151.8	98	279.4	%54	%35
2013	197.3	107.6	288.6	%68	%37
2014	267.1	104	305.5	%87	%34
2015	276.3	104	332.7	%83	%31
2016	244.4	129	332.9	%73	%39

تابع جدول رقم (٢) مؤشر الاستخدام المالى في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢)

السنوات	الودائع المصرفية	الائتمان المصرفي	الناتج المحلي الإجمالي GDP	مؤشر الاستخدام المالى للودائع المصرفية	مؤشر الاستخدام المالى للائتمان المصرفي
2017	155.4	133.5	235.4	%66	%57
2018	194.1	96.5	237.4	%82	%41
2019	195	97.5	302.3	%65	%32
2020	195.6	98.2	361.8	%54	%27

2021	172.9	98.4	404.1	43%	24%
2022	199.7	95.9	469.1	43%	20%

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سنويه متفرقة للبنك المركزى المصرى،الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

يوضح الجدول السابق إن مؤشر الاستخدام المالى بالنمو خلال الفترة من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٧ حيث كان متوسط النمو خلال هذه الفترة يساوى ٩٦.٨ % ومن عام ٢٠٠٩ بدأ مؤشر الاستخدام المالى حيث وصل ٤٩% واستمر بالانخفاض بشكل ملحوظ وذلك نتيجة التاثر بالازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ . واستمر الانخفاض بشكل ملحوظ نتيجة عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى لثروة ٢٥ يناير ٢٠١١ وكان مؤشر الاستخدام المالى يمثل ٤١% وبعد حدوث الاستقرار بعام ٢٠١٧ اخذ فى الارتقاع مرة اخرى ووصل الى ٥٧% ثم اخذ فى الانخفاض مرة اخرى لتعرض البلد لأزمة جائحه كورونا. فان مؤشر الاستخدام المالى له اثر سلبي فى تحقيق النمو الاقتصادى .

٣/١ التحديات التي تواجه تعميم الشمول المالى في مصر.

اتجهت مصر إلى تطبيقات الشمول المالى واتخذت خطوات ملموسة تجاه ذلك إلا أنها لم تصل إلى مرحلة تعميم الشمول المالى بسبب وجود العديد من التحديات التي تعوق من الوصول لهذه المرحلة وفقا لما يلي: (النقيرة، ٢٠١٩)

١- تواجه مصر تحدياً كبيراً لدى قياس مساهمة الشركات متناهية الصغر والصغيرة في الاقتصاد الرسمي حيث تتدرج معظمها تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي، ورغم الجهود التي اتخذت لدمج الاقتصاد غير الرسمي في مصر إلا أنها لم تحقق بعد النتائج المرجوة، خاصة مع كبر حجمه سواء من حيث حجم تعاملاته وعدد منشآته وعدد أسواقه وعدد العاملين به، فجميعهم غير خاضعين للقوانين ومتهربين من الأجهزة الرقابية وغير مسجلين في السجلات الصناعية أو التجارية أو الخدمية وغير خاضعين للضرائب، وهو ما يجعل من عملية الدمج الكلى مع الاقتصاد الرسمي تواجه برفض كبير وتحتاج إلى جهود كبيرة لتوفير المناخ الملائم لذلك.

٢- الإحجام عن فتح حسابات مالية ويرجع ذلك إلى:

أ- ارتفاع معدلات البطالة في مصر حيث لم تسجل معدلات البطالة أقل من ٩% منذ عشر

سنوات وفقا للبيانات المجمعمة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء منذ عام ٢٠١٠

حتى الآن، ولم تفرق البطالة بين الحاصلين على مؤهلات دراسية عليا من عدمه ولا بين ذكور وإناث، وهو ما يعنى وجود شريحة كبيرة عاطلة بدون دخل ومن ثم لا يوجد لها مجال للتعامل مع الخدمات المالية .

ب- امتلاك أحد أفراد الأسرة خاصة رب الأسرة حساب بنكي يقلل من رغبة باقي الأفراد في فتح حساب آخر ويتم التعامل من خلال حساب واحد لاعتقاد أن ذلك يقلل من تكاليف ورسوم الإجراءات البنكية.

ج - تتسم شروط البنوك في فتح حسابات بنكية جديدة بعدم الموائمة مع قدرات بعض المواطنين نظراً لارتفاع تكلفة إجراء المعاملات المالية سواء عند فتح حساب مصرفي جديد أو التعامل مع الصراف الآلي ATM، بالإضافة إلى كثرة الأوراق المطلوبة عند فتح تلك الحسابات مما أدى إلى عزوف كثير من المواطنين عنها .

د- ارتفاع نسبة الجهل بالخدمات المالية المتاحة وهيبة التعامل مع المؤسسات المالية أو عدم الثقة في الخدمات المصرفية، وهو ما يرجع إلى معتقدات موروثية لدى البعض بعدم التعامل مع الأجهزة المصرفية.

هـ- الرغبة في استخدام أوعية ادخارية أخرى مثل الادخار في العقارات والمشغولات الذهبية والماشية أو إيداعها أمانه عند الأقارب أو الاكتناز بالمنزل، بالإضافة الى دخول سوق الأسهم والسندات.

٢- الإطار الفكري للنمو الاقتصادي.

١/٢ مفهوم النمو الاقتصادي .

عرفت (عمارة، ٢٠٢٢) النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الدخل القومي او نمو إجمالي الناتج الأصلي للدولة، بينما عرفه (بن ويس، ٢٠٢٢) بأنه التوسع التلقائي غير المتعمد والذي لا يستدعي تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع، ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية مثل الإنتاج والدخل الوطني، واتجه (عبد الغنى، ٢٠٢٢) في تناوله لمفهوم النمو الاقتصادي إلى أنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

ومن خلال المفاهيم السابقة تعرف الباحثة النمو الاقتصادي باعتبارها الزيادة المضطردة في امكانيات الاقتصاد على انتاج السلع والخدمات التي يرغبها المجتمع ، ونتيجة لذلك تتطوى عملية النمو الاقتصادي على الزيادة بكمية الموارد المتاحة كما تتطوي على التحسن في نوعيتها .

٢ /٢ محددات النمو الاقتصادي:

يجمع الاقتصاديون على ان محددات النمو في الناتج الكلي تنحصر بشكل رئيسي في العوامل التالية:
(عنان، ٢٠٢١) (Al- Qudah, 2022)

أ- **النمو في قوة العمل:** ويحدث النمو في قوة العمل اما بسبب النمو السكاني او بسبب زيادة معدل المشاركة في قوة العمل.

ب- الاستثمار: ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري، والاستثمار المادي يشمل المصانع والآلات ووسائل النقل والاتصال اما الاستثمار البشري فيشمل التعليم والتأهيل والتدريب والصحة.
ج - التغيير التكنولوجي: ويقصد به التقدم الذي يحدث نتيجة الاختراعات والابتكارات ويؤدي الى تطور منتجات جديدة وطرق انتاج حديثة أكثر كفاءة من الطرق القديمة.

وفي الكثير من الاحيان يستخدم الاقتصاديون اسلوب دالة الانتاج الكمية لربط محددات النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي كالتالي $Y=F(K:L)$ حيث ان L ، K تشير إلى كميات العمل ورأس المال على التوالي والمتغير Y يمثل الناتج المحلي الاجمالي GDP اما الرمز F فيشير إلى مصطلح الدالة التي تربط بين كميات عوامل الانتاج L ، k ، الإنتاج نفسه GDP ، وتبين هذه العلاقة الدالية الكميات القصوى الممكنة من الناتج المحلي الاجمالي عند كل مزيج من كميات العمل ورأس المال وحيث ان مفهوم النمو الاقتصادي يتعلق بالأجل الطويل ولا علاقة لو بالتذبذبات قصيرة الأجل التي تحدث في الدخل " الانتاج " الحقيقي ، فإن متغير الناتج Y في الدالة اعلاه لا بد ان يمثل الانتاج الأقصى الممكن للاقتصاد أو الدخل الحقيقي العادي الذي يسود في الاجل الطويل. (Batrancea, 2022)

٣- العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

يلعب الشمول المالي دوراً مهماً في النمو الاقتصادي حيث يعمل القطاع المالي كمضاعف ووسيط لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين النمو الاقتصادي من ناحية والشمول المالي من ناحية أخرى ، وفقاً لما يلي: (Lenka, 2017)

أ- يلعب الشمول المالي دوراً رئيسياً في تسهيل النمو الاقتصادي وخاصة في الاقتصاد النامي، من خلال تعبئة المدخرات وزيادة فرص الوصول إلى الموارد اللازمة لتمويل الاستهلاك والاستثمار وللتأمين ضد الصدمات بالإضافة إلى ذلك ، يمكن للإدماج المالي أن يعزز العمل وإضفاء الطابع الرسمي على الشركات، مما يساعد بدوره على زيادة إيرادات الحكومة وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي .

ب- من خلال الشمول المالي يتم توفير التمويل لرواد الأعمال والشركات الصغيرة التي تتيح دخولا جديدة مما يوفر منافسة لشاغلي الوظائف وبالتالي تشجيع روح المبادرة والإنتاجية .

ج- يوسع الشمول المالي قاعدة موارد النظام المالي من خلال تطوير ثقافة الادخار بين شريحة كبيرة من المواطنين، وينتج عن هذا نمواً كبيراً مما يساعد على تحقيق نمو شامل. د- يبسر الشمول المالي الحياة اليومية، ويساعد المواطنين والشركات على التخطيط طويل وقصير المدى، وبوصفهم أصحاب حسابات، فمن الأرجح أن يستخدم الأفراد خدمات مالية أخرى ، مثل الائتمان والتأمين، لبدء الأعمال التجارية وتوسيعها، والاستثمار في التعليم أو الصحة، وإدارة المخاطر، فالشمول المالي يدور

حول التنمية البشرية والتمكين وعن منح الأفراد الوسائل اللازمة لتحسين وتخفيف حدة الفقر وتعزيز الإنتاجية.

هـ- يشير الواقع العملي إلى وجود علاقة واضحة وقوية بين الشمول المالي العالي وتدنى مستويات الفقر.

ثالثاً: الإطار الميداني للدراسة:

تناولت الدراسة ثلاثة محاور للقياس على النحو التالي :

- مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العمق المالي وبين زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية وبين زيادة معدلات النمو الاقتصادي .

- مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستخدام المالي للإئتمان المصرفي وبين زيادة معدلات النمو الاقتصادي .

وتشير الباحثة إلى أن البيانات المتحصل عليها لمتغيرات الدراسة من ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٢ وقد تمثلت هذه المتغيرات في كلا من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر على النمو الاقتصادي، العمق المالي، الاستخدام المالي للودائع المصرفية والاستخدام المالي للإئتمان المصرفي .

وبناء على ذلك فقد قامت الباحثة ببناء ثلاثة نماذج قياسية وفقاً لتلك المحاور على النحو التالي:

١- الفترة الزمنية للدراسة:

١/١ المقاييس الأساسية لمؤشرات النمو الاقتصادي، العمق المالي، الاستخدام المالي للودائع المصرفية، الاستخدام المالي للإئتمان المصرفي .

جدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

INDEX	Log GDP	Log FINDE	Log FUDEP	Log FUSING
Mean	223.0696	86.21739	70.67826	41.47826
Median	235.4000	84.00000	68.00000	43.00000
Maximum	469.1000	136.0000	95.60000	57.00000
Minimum	78.80000	62.0000	43.00000	20.00000
Std. Dev.	115.1853	15.84859	14.61752	10.25081
Skewness	0.322966	1.314292	-0.093552	-0.375485
Kurtosis	2.085984	5.393372	2.456474	2.322437
Jarque - Bera	1.200460	12.11111	0.316660	0.980421
Probability	0.548685	0.002345	0.853568	0.612498
sum	5130.600	1983.000	1625.600	945.0000
Sum sq.dev	291888.3	5525.913	4700.779	2311.739
Observations	23	23	23	23

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviwes 10)

- الفرض العدمي: السلاسل الزمنية تتبع التوزيع الطبيعي.
- الفرض البديل: السلاسل الزمنية لا تتبع التوزيع الطبيعي.

بدراسة المقاييس الوصفية للسلاسل الزمنية لمؤشر الناتج المحلي الاجمالي تبين أن قيمة المتوسط الحسابي قد بلغ ٢٣٥.٤٠٠٠ كما أن الوسيط بلغ ٢٢٣.٠٦٩٦ وهي تقترب بشدة من قيمة الوسط الحسابي وبذلك فهذا مؤشر على اعتدالية البيانات وعدم وجود قيم شاذة قد تؤثر على طبيعة البيانات ومن ثم طبيعة العلاقات بين المتغيرات وبعضها، وبالنظر إلى قيمة معامل الالتواء فقد بلغت ٠.٣٢٢٩٦٦ وهي تقترب بشدة من الصفر ومن ثم فلا يوجد إلتواء في منحنى البيانات، أيضاً بلغ معامل التفرطح ٢.٠٨٥٩٨٤ وهي في حدود القيمة ± ٣ وبالنظر إلى اختبار التوزيع الطبيعي فقد أكدت النتائج على أن مؤشر الناتج المحلي الاجمالي تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت معنوية الاختبار ٠.٥٤٨ وهي أكبر من مستوى الدلالة ٥٪.

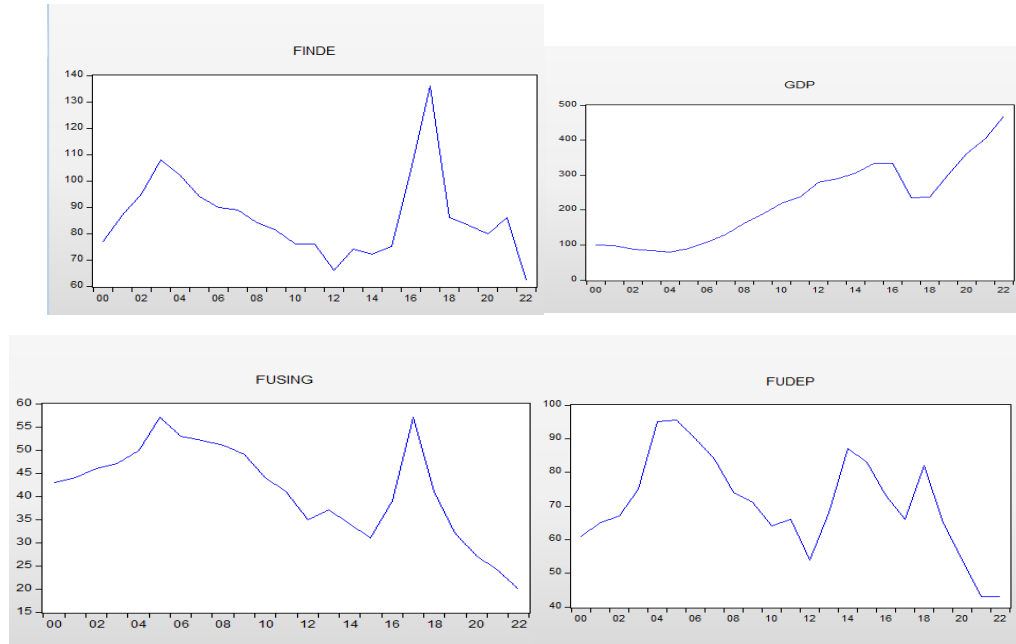
أما بالنسبة لمؤشر العمق المالي فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي قد بلغ ٨٤.٠٠٠٠٠٠ كما أن الوسيط بلغ ٨٦.٢١٧٣٩ وهي تقترب بشدة من قيمة الوسط الحسابي وبذلك فهذا مؤشر على اعتدالية البيانات وعدم وجود قيم شاذة قد تؤثر على طبيعة البيانات ومن ثم طبيعة العلاقات بين المتغيرات وبعضها، وبالنظر إلى قيمة معامل الالتواء فقد بلغت ١.٣١٤٢٩٢ وهي تقترب بشدة من الصفر ومن ثم فلا يوجد إلتواء في منحنى البيانات، أيضاً بلغ معامل التفرطح ٥.٣٩٣ وهي في حدود القيمة ± ٣ وبالنظر إلى اختبار التوزيع الطبيعي فقد أكدت النتائج على أن مؤشر الناتج المحلي الاجمالي تتبع التوزيع الطبيعي وفقاً لاختبار (Jarque - Bera) حيث بلغت معنوية الاختبار ٠.٠٠٢٣ وهي أكبر من مستوى الدلالة ٥٪. ومن ثم فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وهذا شرط يجب توافره في البيانات (شرط الاعتدالية).

أما بالنسبة لمؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي قد بلغ ٦٨.٠٠٠٠٠٠ كما أن الوسيط بلغ ٧٠.٦٧٨٢٦ وهي تقترب بشدة من قيمة الوسط الحسابي وبذلك فهذا مؤشر على اعتدالية البيانات وعدم وجود قيم شاذة قد تؤثر على طبيعة البيانات ومن ثم طبيعة العلاقات بين المتغيرات وبعضها، وبالنظر إلى قيمة معامل الالتواء فقد بلغت ٠.٠٩٣٥٥٢ وهي تقترب بشدة من الصفر ومن ثم فلا يوجد إلتواء في منحنى البيانات، أيضاً بلغ معامل التفرطح ٢.٤٥٦٤٧٤ وهي في حدود القيمة ± ٣ وبالنظر إلى اختبار التوزيع الطبيعي فقد أكدت النتائج على أن مؤشر الناتج المحلي الاجمالي تتبع التوزيع الطبيعي وفقاً لاختبار (Jarque - Bera) حيث بلغت معنوية الاختبار ٠.٥٨٥٣

وهي أكبر من مستوى الدلالة ٥٪. ومن ثم فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وهذا شرط يجب توافره في البيانات (شرط الاعتدالية).

أما بالنسبة لمؤشر الاستخدام المالي للإئتمان المصرفي فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي قد بلغ ٤٣.٠٠٠٠٠٠ كما أن الوسيط بلغ ٤١.٤٧٨٢٦ وهي تقترب بشدة من قيمة الوسط الحسابي وبذلك فهذا مؤشر على اعتدالية البيانات وعدم وجود قيم شاذة قد تؤثر على طبيعة البيانات ومن ثم طبيعة العلاقات بين المتغيرات وبعضها، وبالنظر إلى قيمة معامل الالتواء فقد بلغت -٠.٣٧٥٤٨٥ وهي تقترب بشدة من الصفر ومن ثم فلا يوجد إلتواء في منحنى البيانات، أيضاً بلغ معامل التفرطح ٥.٣٩٣ وهي في حدود القيمة $3 \pm$ وبالنظر إلى اختبار التوزيع الطبيعي فقد أكدت النتائج على أن مؤشر الناتج المحلي الاجمالي تتبع التوزيع الطبيعي وفقاً لاختبار (Jarque - Bera) حيث بلغت معنوية الاختبار ٠.٦١٢ وهي أكبر من مستوى الدلالة ٥٪. ومن ثم فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وهذا شرط يجب توافره في البيانات (شرط الاعتدالية).

٢/١ الاتجاه العام لمؤشرات النمو الاقتصادي ومؤشر العمق المالي ومؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية ومؤشر الاستخدام المالي للإئتمان المصرفي .



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviwes 10)

شكل رقم (٢)

الاتجاه العام لمؤشرات النمو الاقتصادي ومؤشر العمق المالي ومؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية ومؤشر الاستخدام المالي للائتمان المصرفي .

يتضح من الشكل رقم (٢) أنه يوجد اتجاه عام لمؤشر الناتج المحلي الاجمالي نحو الصعود حتى عام ٢٠١٠ ثم أخذت في الانخفاض ووصلت لأدنى مستوى لها عام ٢٠١١ ثم بدأت في الارتفاع مرة ثانية منذ عام ٢٠١٦ ، ثم اخذ في الارتفاع عام ٢٠٢٢ أما بالنسبة للوغاريتيم مؤشر العمق المالي فقد كان في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، ومما سبق فهذا مؤشر على أن البيانات قد تكون غير ساكنه وسيتم اختبار ذلك من خلال اختبار جذر الوحدة.

كما يتضح من نفس الشكل أنه يوجد اتجاه عام لمؤشر الناتج المحلي الاجمالي نحو الصعود حتى عام ٢٠١٠ ثم أخذت في الانخفاض ووصلت لأدنى مستوى لها عام ٢٠١١ ثم بدأت في الارتفاع مرة ثانية منذ عام ٢٠١٦ ، أما بالنسبة للوغاريتيم مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية نحو الانخفاض حتى عام ٢٠٠٣ ثم أخذت في الارتفاع ووصلت لأعلى مستوى لها عام ٢٠٠٥ ثم بدأت في الانخفاض مرة اخرى حتى عام ٢٠١٦ ، ثم اخذ في الارتفاع عام ٢٠١٨ ثم بدأ في الانخفاض عام ٢٠٢٢ ومما سبق فهذا مؤشر على أن البيانات قد تكون غير ساكنه وسيتم اختبار ذلك من خلال اختبار جذر الوحدة.

كما يتضح من نفس الشكل أنه يوجد اتجاه عام لمؤشر الناتج المحلي الاجمالي نحو الصعود حتى عام ٢٠١٠ ثم أخذت في الانخفاض ووصلت لأدنى مستوى لها عام ٢٠١١ ثم بدأت في الارتفاع مرة ثانية منذ عام ٢٠١٦ ، أما بالنسبة للوغاريتيم مؤشر الاستخدام المالي للائتمان المصرفي نحو الانخفاض حتى عام ٢٠٠٣ ثم أخذت في الارتفاع ووصلت لأعلى مستوى لها عام ٢٠٠٥ ثم بدأت في الانخفاض مرة اخرى حتى عام ٢٠١٦ ، ثم اخذ في الارتفاع عام ٢٠١٨ ثم بدأ في الانخفاض عام ٢٠٢٢ ومما سبق فهذا مؤشر على أن البيانات قد تكون غير ساكنه وسيتم اختبار ذلك من خلال اختبار جذر الوحدة، وفقا لما يلي:

- الفرض العدم: يوجد بالسلسلة الزمنية مشكلة جذر الوحدة.

- الفرض البديل: لا يوجد بالسلسلة الزمنية مشكلة جذر الوحدة .

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات محل الدراسة خلال فترة الدراسة والتأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حده واختبار السكون للسلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة وقد استخدمت الباحثة اختبارات عديدة منها اختبار ديكي فولر الموسع.

يجب التأكد من أن السلاسل الزمنية المستخدمة في التقدير مستقرة وساكنة ولا تشتمل على جذر الوحدة فقد تعطى السلسلة الزمنية درجة تفسير مرتفعة الى جانب معنوية اختبار (ت) واختبار (ف) ومع عدم توافر شرط السكون فإن النتائج تكون مضللة ولمعرفة ذلك تستخدم اختبارات عديدة من خلال برنامج EVEIWS مع ملاحظة أن :

• الفرض الصفري: (فرض العدم) في هذا الاختبار يعنى تحديدا وجود جذر الوحدة في قيم السلسلة ويتم قبول فرض العدم عندما تكون القيمة المحسوبة أقل من القيمة الحرجة المناظرة التي تظهر مع نتائج الاختبار، وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير ساكنة.

• الفرض البديل: والذي يعنى تحديدا خلو البيانات من جذر الوحدة وطبقا للاختبار يتحقق ذلك عندما تكون القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية وعليه تكون السلسلة ساكنة ومستقرة.

جدول رقم (٤) اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة بطريقة ديكي فولر الموسع

المؤشرات	Index	التحويلة	اختبار T	1%	5%	10%	الدلالة
لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي	LNGDP	المستوى الاصلى	0.710	-3.769	-3.004	-2.642	ساكن
لوغاريتم مؤشر العمق المالى	LN FINDE	المستوى الاصلى	-2.497	-3.769	-3.004	-2.642	غير ساكن
			-0.572	-2.674	-1.957	-1.608	ساكن
لوغاريتم مؤشر الاستخدام المالى للودائع المصرفية	LN FUDEP	المستوى الاصلى	-1.265	-3.769	-3.004	-2.642	غير ساكن
			-0.586	-2.674	-1.957	-1.608	ساكن
لوغاريتم مؤشر الاستخدام المالى للائتمان المصرفي	FUSINGLN	المستوى الاصلى	-0.781	-3.769	-3.004	-2.642	غير ساكن
			-0.891	-2.674	-1.957	-1.608	ساكن

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviwes 10)

ومن خلال نتائج الجدول السابق فقد تبين أن المتغير لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي (LNGDP) ساكن حيث أن قيمة الاختبار المحسوبة قد بلغت ٠.٧١٠ وهى أكبر من القيمة الجدولية عند المستويات الثلاث وبالتالي سيتم قبول الفرض البديل القائل بأنه لا يوجد مشكلة جذر وحدة لبيانات السلسلة الزمنية لـ (مؤشر الشمول المالى).

وبدراسة إختبار السكون لمؤشر لوغاريتم العمق المالى (LN FINDE) فقد أكدت النتائج عدم سكون السلسلة حيث أن قيمة الاختبار المحسوبة قد بلغت -٢.٤٩٧ وهى أقل من القيمة الجدولية عند المستويات الثلاث والتي تراوحت بين -٢.٦٤٢ إلى -٣.٧٦٩ ومن ثم قبول الفرض الصفرى (فرض العدم) القائل بأنه يوجد مشكلة جذر وحدة لـ (لوغاريتم العمق المالى) وهذه مشكلة فى حد ذاتها ولمعالجة هذه المشكلة فقد تم اخذ المستوى الاصلى للسلسلة فإستقرت وأصبحت السلسلة ساكنة حيث أن قيمة الاختبار المحسوبة قد بلغت -٠.٥٧٢ وهى أكبر من القيمة الجدولية عند المستويات الثلاث والتي تراوحت -١.٦٠٨ و -٢.٦٧٤ ومن ثم يتم قبول الفرض البديل القائل بأنه لا يوجد مشكلة جذر وحدة لبيانات السلسلة (لوغاريتم العمق المالى) عند المستوى الاصلى .

وبدراسة إختبار السكون لمؤشر لوغاريتم الاستخدام المالى للودائع المصرفية (LN FUDEP) فقد أكدت النتائج عدم سكون السلسلة حيث أن قيمة الاختبار المحسوبة قد بلغت -١.٢٥٦ وهى أقل من القيمة الجدولية عند المستويات الثلاث والتي تراوحت بين -٣.٧٦٩ و -٢.٦٤٢ ومن ثم قبول الفرض الصفرى (فرض العدم) القائل بأنه يوجد مشكلة جذر وحدة لـ (لوغاريتم الاستخدام المالى للودائع المصرفية) وهذه مشكلة فى حد ذاتها ولمعالجة هذه المشكلة فقد تم اخذ الفرق الأول للسلسلة فإستقرت وأصبحت السلسلة ساكنة حيث أن قيمة الاختبار المحسوبة قد بلغت -٠.٥٨٦ وهى أكبر من القيمة الجدولية عند المستويات الثلاث والتي تراوحت -٢.٦٧٤ و -١.٦٠٨ ومن ثم نقبل الفرض البديل القائل بأنه لا يوجد مشكلة جذر وحدة لبيانات السلسلة (لوغاريتم الاستخدام المالى للودائع المصرفية) عند المستوى الاصلى .

وبدراسة إختبار السكون لمؤشر لوغاريتم الاستخدام المالى للائتمان المصرفى (LNFUSING) فقد أكدت النتائج عدم سكون السلسلة حيث أن قيمة الاختبار المحسوبة قد بلغت -٠.٧٨١ وهى أقل من القيمة الجدولية عند المستويات الثلاث والتي تراوحت بين -٣.٧٦٩ و -٢.٦٤٢ ومن ثم قبول الفرض الصفرى (فرض العدم) القائل بأنه يوجد مشكلة جذر وحدة لـ (لوغاريتم الاستخدام المالى للائتمان المصرفى) وهذه مشكلة فى حد ذاتها ولمعالجة هذه المشكلة فقد تم اخذ الفرق الأول للسلسلة فإستقرت وأصبحت السلسلة ساكنة حيث أن قيمة الاختبار المحسوبة قد بلغت -٠.٨٩١ وهى أكبر من القيمة الجدولية عند المستويات الثلاث والتي تراوحت -٢.٦٧٤ و -١.٦٠٨ ومن ثم نقبل الفرض البديل القائل بأنه لا يوجد مشكلة جذر وحدة لبيانات السلسلة (لوغاريتم الاستخدام المالى للائتمان المصرفى) عند المستوى الاصلى.

جدول رقم (٥) اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة بطريقة ديكي فولر الموسع

المؤشرات	Index	التحويلة	اختبار T	1%	5%	10%	الدلالة
لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي	LNGDP	الفرق الأول	-2.659	-3.788	-3.012	-2.646	ساكن
لوغاريتم مؤشر العمق المالي	LN FINDE	الفرق الأول	-4.567	-3.788	-3.012	-2.646	غير ساكن
			-4.684	-2.679	-1.958	-1.607	ساكن
لوغاريتم مؤشر الاستخدام المالي	LN FUDEP	الفرق الأول	-3.793	-3.788	-3.012	-2.646	غير ساكن
للودائع المصرفية			-3.857	-2.679	-1.958	-1.607	ساكن
لوغاريتم مؤشر الاستخدام المالي	FUSINGLN	الفرق الأول	-4.040	-3.788	-3.012	-2.646	غير ساكن
للاتئمان المصرفي			-4.033	-2.679	-1.958	-1.607	ساكن

المصدر: اختبار ديكي فولر الموسع للمستوى (0) قاطع بدون اتجاه للسلاسل الزمنية..

ومن خلال نتائج الجدول رقم (٥) فقد تبين أن المتغير لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي (LNGDP) ساكن حيث أن قيمة الاختبار المحسوبة قد بلغت -٢.٦٥٩ وهي أكبر من القيمة الجدولية عند المستويات الثلاث وبالتالي سيتم قبول الفرض البديل القائل بأنه لا يوجد مشكلة جذر وحدة لبيانات السلسلة الزمنية لـ (مؤشر الشمول المالي).

وبدراسة إختبار السكون لمؤشر لوغاريتم العمق المالي (LN FINDE) فقد أكدت النتائج عدم سكون السلسلة حيث أن قيمة الاختبار المحسوبة قد بلغت -٤.٥٦٧ وهي أقل من القيمة الجدولية عند المستويات الثلاث والتي تراوحت بين -٣.٧٨٨ و -٢.٦٤٦ ومن ثم قبول الفرض الصفري (فرض العدم) القائل بأنه يوجد مشكلة جذر وحدة لـ (لوغاريتم العمق المالي) وهذه مشكلة في حد ذاتها ولمعالجة هذه المشكلة فقد تم اخذ المستوى الاصلى للسلسلة فاستقرت وأصبحت السلسلة ساكنة حيث أن قيمة الاختبار المحسوبة قد بلغت -٤.٦٨٤ وهي أكبر من القيمة الجدولية عند المستويات الثلاث والتي تراوحت -٢.٦٧٩ و -١.٦٠٧ ومن ثم قبول الفرض البديل القائل بأنه لا يوجد مشكلة جذر وحدة لبيانات السلسلة (لوغاريتم العمق المالي) عند الفرق الاول .

وبدراسة إختبار السكون لمؤشر لوغاريتم الاستخدام المالي للودائع المصرفية (LNFUDEP) فقد أكدت النتائج عدم سكون السلسلة حيث أن قيمة الاختبار المحسوبة قد بلغت -٣.٧٩٣ وهي أقل من القيمة الجدولية عند المستويات الثلاث والتي تراوحت بين -٣.٧٨٨ ، -٢.٦٤٦ ، ومن ثم قبول الفرض الصفري (فرض العدم) القائل بأنه يوجد مشكلة جذر وحدة لـ (لوغاريتم الاستخدام المالي للودائع المصرفية) ،

ولمعالجة هذه المشكلة فقد تم اخذ الفرق الأول للسلسلة فاستقرت وأصبحت السلسلة ساكنة حيث أن قيمة الاختبار المحسوبة قد بلغت -٣.٨٥٧ وهي أكبر من القيمة الجدولية عند المستويات الثلاث والتي تراوحت ما بين

-٢.٦٧٩ ، -١.٦٠٧ ومن ثم نقبل الفرض البديل القائل بأنه لا يوجد مشكلة جذر وحدة لبيانات السلسلة (لوغاريتم الاستخدام المالي للودائع المصرفية) عند الفرق الاول.

وبدراسة إختبار السكون لمؤشر لوغاريتم الاستخدام المالي للاتئمان المصرفي (LN FUSING) فقد أكدت النتائج عدم سكون السلسلة حيث أن قيمة الاختبار المحسوبة قد بلغت -٤.٠٤٠ وهي أقل من القيمة الجدولية عند المستويات الثلاث والتي تراوحت بين و-٣.٧٨٨ -٢.٦٤٦ ومن ثم قبول الفرض الصفرى (فرض العدم) القائل بأنه يوجد مشكلة جذر وحدة ل (لوغاريتم الاستخدام المالي للاتئمان المصرفي) وهذه مشكلة فى حد ذاتها ولمعالجة هذه المشكلة فقد تم اخذ الفرق الأول للسلسلة فاستقرت وأصبحت السلسلة ساكنة حيث أن قيمة الاختبار المحسوبة قد بلغت -٤.٠٣٣ وهي أكبر من القيمة الجدولية عند المستويات الثلاث والتي تراوحت -٢.٦٧٩ و -١.٦٠٧ ومن ثم نقبل الفرض البديل القائل بأنه لا يوجد مشكلة جذر وحدة لبيانات السلسلة (لوغاريتم الاستخدام المالي للاتئمان المصرفي) عند الفرق الاول.

أن نتائج اختبارات جذر الوحدة توضح عدم استقرار متغيرات النموذج في صورتها الأصلية سواء عند مستوى معنوية ١ % أو ٥ % أو ١٠ % في ظل وجود الحد الثابت والاتجاه معا أو عدم وجودهم، بينما تكون كافة المتغيرات مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى لها، وذلك حتى مستوى معنوية ١٠ % وهذا يعني أن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج يكون تكاملها من الرتبة الأولى وفقاً لاختبار ADF.

٢- فروض الدراسة :

الفرض لأول : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمق المالي وزيادة مؤشر النمو الاقتصادى.

الفرض الثانى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستخدام المالي للودائع المصرفية وزيادة مؤشر النمو الاقتصادى.

الفرض الثالث : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستخدام المالي للاتئمان المصرفي وزيادة مؤشر النمو الاقتصادى.

جدول رقم (٦) مصفوفة الارتباط بين لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي و لوغاريتم العمق المالي و لوغاريتم الاستخدام المالي للودائع المصرفية و لوغاريتم الاستخدام المالي للائتمان المصرفي

LNFINDE	LNGDP	نوع الارتباط	Code	المتغيرات
0.921	1	معامل ارتباط بيرسون	LNGDP	لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي
0.000		المعنوية		
1	0.921	معامل ارتباط بيرسون	LNDP	لوغاريتم العمق المالي
	0.000	المعنوية		
1	0.056	معامل ارتباط بيرسون	Lnfudep	لوغاريتم الاستخدام المالي للودائع المصرفية
	0.000	المعنوية		
1	0.909	معامل ارتباط بيرسون	Lnfusing	لوغاريتم الاستخدام المالي للائتمان المصرفي
	0.000	المعنوية		

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

يوضح الجدول رقم (٦) العلاقة بين لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي و لوغاريتم العمق المالي وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٩٪ وقد بلغت قيمة الارتباط ٠.٩٢١ وهو ارتباط ايجابي قوى جداً مما يشير إلى مدى قوة العلاقة بين لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي و لوغاريتم العمق المالي.

ونظراً لأن رتبة السكون لكلا المتغيرين لم تكن واحدة عند المستوى الأول وبالتالي يمكن استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتباطئ، ومن ثم فقد لجأت الباحثة إلى إحدى النماذج (VAR و ARDL)، وقد استخدم الباحث نموذج الانحدار الذاتي المتباطئ ARD.

يوضح الجدول السابق العلاقة بين لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي و لوغاريتم الاستخدام المالي للودائع المصرفية وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٩٪ وقد بلغت قيمة الارتباط ٠.٠٥٦ وهو ارتباط ايجابي مما يشير إلى مدى قوة العلاقة بين لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي و لوغاريتم العمق المالي.

ونظراً لأن رتبة السكون لكلا المتغيرين لم تكن واحدة عند المستوى الأول وبالتالي يمكن استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتباطئ، ومن ثم فقد لجأت الباحثة إلى إحدى النماذج (VAR و ARDL)، وقد استخدم الباحث نموذج الانحدار الذاتي المتباطئ ARD.

يوضح الجدول السابق العلاقة بين لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي و لوغاريتم الاستخدام المالي للودائع المصرفية وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٩٪ وقد بلغت قيمة

الارتباط ٠.٩٠٩ وهو ارتباط ايجابي قوى جداً مما يشير إلى مدى قوة العلاقة بين لوغاريتم الناتج لمحلى الاجمالي و لوغاريتم العمق المالي.

ونظراً لأن رتبة السكون لكلا المتغيرين لم تكن واحدة عند المستوى الأول وبالتالي يمكن استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتباطئ، ومن ثم فقد لجأت الباحثة إلى إحدى النماذج (VAR و ARDL)، وقد استخدم الباحث نموذج الانحدار الذاتي المتباطئ ARD.

جدول رقم (٧) معالم التقدير لنموذج لوغاريتم العمق المالي على لوغاريتم الناتج لمحلى الاجمالي

المتغيرات	code	المعاملات	الخطأ المعياري	اختبار T	المعنوية
لوغاريتم الناتج لمحلى الاجمالي (-١)	LNGDP(-1)	1.418	0.229	6.173	0.0000
لوغاريتم العمق المالي	LNFINDE	0.476	0.209	2.270	0.0344
الثابت	C	45.053	18.581	2.424	0.0249
معامل التحديد	R-squared	0.922436			
معامل التحديد المعدل	Adjusted R-squared	0.913817			
اختبار F	F-statistic	107.032			
المعنوية	Prob(F-statistic)	0.0000			
معامل درين واتسون	Durbin-Watson stat	1.7407			

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

- **التفسير الإحصائي** : يوضح الجدول رقم (٧) معاملات نموذج الانحدار الذاتي المتباطئ ARDL لوغاريتم العمق المالي على لوغاريتم الناتج لمحلى الاجمالي وقد أظهرت النتائج معنوية لوغاريتم العمق المالي عند مستوى ثقة ٩٩٪ (المعنوية = ٠.٠٠٠٠٠٠ وهي أقل من مستوى الدلالة ١٪).

كما أظهرت النتائج ان القدرة للنموذج قد بلغت ٩٢.٢٪ وهذا يشير إلى أن متغيرات النموذج تفسر ٩٢.٢٪ من التغيرات التي تطرأ على لوغاريتم الناتج لمحلى الاجمالي وهي نسبة تفسير جيدة ، وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة ١٠٧.٠٣٢ بمعنوية ٠.٠٠٠٠ وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة ٩٩٪.

- **التفسير الاقتصادي** : إذا تغير العمق المالي FINDE " ب ١ مليار جنية يتغير GDP الناتج المحلى الإجمالي ب ٢ مليار جنية ونلاحظ أنها قيمة موجبة معناه أن عرض النقود تؤثر فعلا في الناتج المحلى الإجمالي وأن العلاقة بينهما هي علاقة طردية موجبة ، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المستقبلية ومنطق النظرية الاقتصادية ، أي أن هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية .

جدول رقم (١/٧) معالم التقدير لنموذج لوغاريتم الاستخدام المالى للودائع المصرفية على لوغاريتم الناتج لمحلى الاجمالي

المتغيرات	code	المعاملات	الخطأ المعيارى	اختبار T	المعنوية
لوغاريتم الناتج لمحلى الاجمالي (-١)	LNGDP(-1)	1.418	0.229	6.173	0.0000
لوغاريتم الاستخدام المالى للودائع المصرفية(-١)	LNFUDEP	1.020	0.223	4.567	0.0002
الثابت	C	25.390	14.565	1.743	0.0984
معامل التحديد	R-squared	0.578			
معامل التحديد المعدل	Adjusted R-squared	0.531			
اختبار F	F-statistic	12.366			
المعنوية	Prob(F-statistic)	0.000			
معامل دربين واتسون	Durbin-Watson stat	2.046			

المصدر: البرنامج الإحصائى Eviwes 10

- التفسير الأحصائى : يوضح الجدول رقم (١/٧) معاملات نموذج الانحدار الذاتى المتباطئ ARDL لوغاريتم الاستخدام المالى للودائع المصرفية على لوغاريتم الناتج لمحلى الاجمالي وقد أظهرت النتائج معنوية لوغاريتم الاستخدام المالى للودائع المصرفية عند مستوى ثقة ٩٩٪ (المعنوية = ٠.٠٠٠٠٠٠ وهى أقل من مستوى الدلالة ١٪).

كما أظهرت النتائج ان القدرة للنموذج قد بلغت ٥٧.٨٪ وهذا يشير إلى أن متغيرات النموذج تفسر ٥٧.٨٪ من التغيرات التى تطرأ على لوغاريتم الناتج لمحلى الاجمالي ، وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة ١٢.٣٦٦ بمعنوية ٠.٠٠٠٠ وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة ٩٩٪.

- التفسير الاقتصادى : إذا تغير الاستخدام المالى للودائع المصرفية FUDEP " ب ١ مليار جنية يتغير GDP الناتج المحلى الإجمالى ب ٢ مليار جنية وبملاحظة أنها قيمة موجبة معناة أن عرض النقود تؤثر فعلا في الناتج المحلى الإجمالى وأن العلاقة بينهما هي علاقة طردية موجبة، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المستقبلية ومنطق النظرية الاقتصادية ، أي أن هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية .

جدول رقم (٢/٧) معالم التقدير لنموذج لوغاريتم الاستخدام المالي للاتئمان المصرفي على لوغاريتم الناتج لمحلى الاجمالي

المتغيرات	code	المعاملات	الخطأ المعياري	اختبار T	المعنوية
لوغاريتم الناتج لمحلى الاجمالي (-١)	LNGDP(-1)	1.418	0.229	6.173	0.0000
لوغاريتم الاستخدام المالي للاتئمان المصرفي(-١)	LNFUDEP	0.877	0.156	5.589	0.0000
الثابت	C	4.165	6.815	0.611	0.5480
معامل التحديد	R-squared			0.609	
معامل التحديد المعدل	Adjusted R-squared			0.590	
اختبار F	F-statistic			31.2388	
المعنوية	Prob(F-statistic)			0.0000	
معامل درين واتسون	Durbin-Watson stat			1.682	

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

التفسير الأحصائي: يوضح الجدول رقم (٢/٧) معاملات نموذج الانحدار الذاتي المتباطئ ARDL لوغاريتم الاستخدام المالي للاتئمان المصرفي على لوغاريتم الناتج لمحلى الاجمالي وقد أظهرت النتائج معنوية لوغاريتم الاستخدام المالي للاتئمان المصرفي عند مستوى ثقة ٩٩٪ (المعنوية = ٠.٠٠٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة ١٪).

كما أظهرت النتائج ان القدرة للنموذج قد بلغت ٦٠.٩٪ وهذا يشير إلى أن متغيرات النموذج تفسر ٦٠.٩٪ من التغيرات التي تطرأ على لوغاريتم الناتج لمحلى الاجمالي وهي نسبة تفسير جيدة ، وبالنظر إلى جودة توفيق النموذج فقد بلغت قيمة اختبار F المحسوبة ٣١.٢٣٨٨ بمعنوية ٠.٠٠٠٠ وهو ما يشير إلى جودة توفيق النموذج عند مستوى ثقة ٩٩٪.

- **التفسير الاقتصادي:** إذا تغير الاستخدام المالي للاتئمان المصرفي FUSING ب ١ مليار جنية يتغير GDP الناتج المحلى الإجمالى ب ٢ مليار جنية ونلاحظ أنها قيمة موجبة معناه أن عرض النقود تؤثر فعلا في الناتج المحلى الإجمالى وأن العلاقة بينهما هي علاقة طردية موجبة ، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الاقتصادية ، أي أن هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية .

١/٢ اختبار جرانجر للسببية Granger Causality

- اختبار فرض العدم الأول لكلا من لوغاريتم العمق المالي ولوغاريتم الناتج المحلى الاجمالي: إن لوغاريتم العمق المالي لا يسبب لوغاريتم الناتج المحلى الاجمالي.

- اختبار فرض العدم الثانى لكلا من لوغاريتم العمق المالي ولوغاريتم الناتج المحلى الاجمالي: إن لوغاريتم الناتج المحلى الاجمالي لا يسبب لوغاريتم العمق المالي.

جدول رقم (٨) اختبار جرانجر للسببية لكلا من لوغاريتم العمق المالي ولوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي

المعنوية	اختبار F	
0.0375	4.0585	لوغاريتم العمق المالي لا يسبب لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي
0.6785	0.397	لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب لوغاريتم العمق المالي

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

يوضح الجدول رقم (٨) اختبار جرانجر للسببية وذلك لدراسة اتجاه العلاقة بين المتغيرات وقد أظهرت النتائج رفض فرض العدم الأول وقبول الفرض البديل القائل بأن لوغاريتم العمق المالي لا يسبب لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى ثقة ٩٥٪ حيث بلغت معنوية الاختبار ٠.٠٣٧ وهي أكبر من مستوى الدلالة ٥٪، كما أظهرت النتائج قبول الفرض العدم الثاني القائل بأن معدل لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب لوغاريتم العمق المالي حيث بلغت معنوية الاختبار ٠.٦٧٨٥ وهي أكبر من مستوى الدلالة ٥٪، ومن ثم فإن العلاقة في اتجاه واحد من لوغاريتم العمق المالي إلى لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي.

اختبار فرض العدم الأول لكلا من لوغاريتم الاستخدام المالي للودائع المصرفية ولوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي: إن لوغاريتم الاستخدام المالي للودائع المصرفية لا يسبب لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي.

اختبار فرض العدم الثاني لكلا من لوغاريتم الاستخدام المالي للودائع المصرفية ولوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي: إن لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب لوغاريتم الاستخدام المالي للودائع المصرفية.

جدول (٨/١) اختبار جرانجر للسببية لكلا من لوغاريتم الاستخدام المالي للودائع المصرفية ولوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي

المعنوية	اختبار F	
0.5867	0.55148	لوغاريتم الاستخدام المالي للودائع المصرفية لا يسبب لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي
0.0369	4.08303	لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب لوغاريتم الاستخدام المالي للودائع المصرفية

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

يوضح الجدول رقم (١/٨) اختبار جرانجر للسببية وذلك لدراسة اتجاه العلاقة بين المتغيرات وقد أظهرت النتائج رفض فرض العدم الأول وقبول الفرض البديل القائل بأن لوغاريتم الاستخدام المالي للودائع المصرفية لا يسبب لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى ثقة ٩٥٪ حيث بلغت معنوية الاختبار ٠.٥٨٦ وهي أكبر من مستوى الدلالة ٥٪، كما أظهرت النتائج قبول الفرض العدم الثاني القائل بأن معدل لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب لوغاريتم الاستخدام المالي للودائع المصرفية حيث بلغت معنوية الاختبار ٠.٠٣٦٩ وهي أكبر من مستوى الدلالة ٥٪، ومن ثم فإن العلاقة في اتجاه واحد من لوغاريتم الاستخدام المالي للودائع المصرفية إلى لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي.

اختبار فرض العدم الأول لكلا من لوغاريتم الاستخدام المالي للائتمان المصرفي ولوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي: إن لوغاريتم الاستخدام المالي للائتمان المصرفي لا يسبب لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي.

اختبار فرض العدم الثاني لكلا من لوغاريتم الاستخدام المالي للائتمان المصرفي ولوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي: إن لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب لوغاريتم الاستخدام المالي للائتمان المصرفي.

جدول (٢/٨) اختبار جرانجر للسببية لكلا من لوغاريتم الاستخدام المالي للائتمان المصرفي ولوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي

المعنوية	اختبار F	
0.0769	3.02374	لوغاريتم الاستخدام المالي للائتمان المصرفي لا يسبب لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي
0.1090	2.55388	لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب لوغاريتم الاستخدام المالي للائتمان المصرفي

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

يوضح الجدول رقم (٢/٨) اختبار جرانجر للسببية وذلك لدراسة اتجاه العلاقة بين المتغيرات وقد أظهرت النتائج رفض فرض العدم الأول وقبول الفرض البديل القائل بأن لوغاريتم الاستخدام المالي للائتمان المصرفي لا يسبب لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى ثقة ٩٥٪ حيث بلغت معنوية الاختبار ٠.٠٧٦٩ وهي أكبر من مستوى الدلالة ٥٪، كما أظهرت النتائج قبول الفرض العدم الثاني القائل بأن معدل لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب لوغاريتم الاستخدام المالي للائتمان المصرفي حيث بلغت معنوية الاختبار ٠.١٠٩٠ وهي أكبر من مستوى الدلالة ٥٪، ومن ثم فإن العلاقة في اتجاه واحد من لوغاريتم الاستخدام المالي للائتمان المصرفي إلى لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي.

٢/٢ اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي.

يقوم هذا الاختبار على أساس دراسة مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي وبعضها البعض والذي يعد معياراً هاماً من معايير الحكم على جودة النموذج المتحصل عليه من التحليل. وكغيره من الاختبارات فإنه يوجد فرضين أساسيين وهما:

الفرض الصفري (H_0): - لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وبعضها البعض.

الفرض البديل (H_1): - توجد مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وبعضها البعض.

تم اختبار الفرض الصفري عندما تكون معنوية الاختبار أكبر من مستوى الدلالة ٥٪

وقد أظهرت نتائج الجدول رقم (٢/٧) أن معامل دربن واتسون قد بلغت ١.٦٨٢ وهي تقترب بشدة من القيمة المثلى ٢ وقد تم اختبار هذا المعامل من خلال Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test حيث يقوم هذا الاختبار على أساس دراسة مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي وبعضها البعض والذي يعد معياراً هاماً من معايير الحكم على جودة النموذج المتحصل عليه من التحليل.

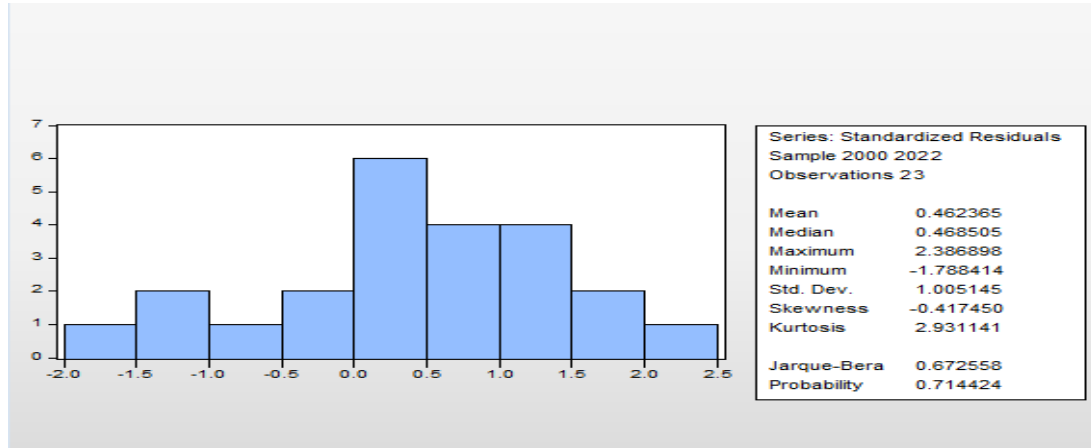
جدول رقم (٩) مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي

0.914	Prob. F(2,13)	0.089	F-statistic
0.866	Prob. Chi-Square(2)	0.286	Obs*R-squared

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

يوضح الجدول رقم (٩) الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج انحدار ARDL لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي وقد أكدت النتائج على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي وبعضها البعض فقد بلغت معنوية الاختبار بين ٠.٩١٤ وهي أكبر من مستوى الدلالة ٥٪ ومن ثم فقد تم قبول الفرض الصفري القائل بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي وبعضها البعض. وبذلك فقد تحقق معيار آخر من معايير الحكم على جودة النموذج.

- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج العمق المالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.



المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

شكل رقم (٣) اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج العمق المالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
٣/٢ اختبار العلاقة طويلة الأجل.

يقوم الاختبار بدراسة العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج حيث يفترض الفرض الصفري بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ويتم قبول هذا الفرض إذا كانت معنوية الاختبار أكبر من مستوى الدلالة ٥٪.

جدول رقم (١٠) علاقة الارتباط طويلة الأجل لنموذج لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي

9.424		اختبار F
القيم الحرجة		
I1 Bound	I0 Bound	مستوى الدلالة
3.8	3.8	10%
4.6	4.6	5%
5.39	5.39	2.50%
6.44	6.44	1%

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

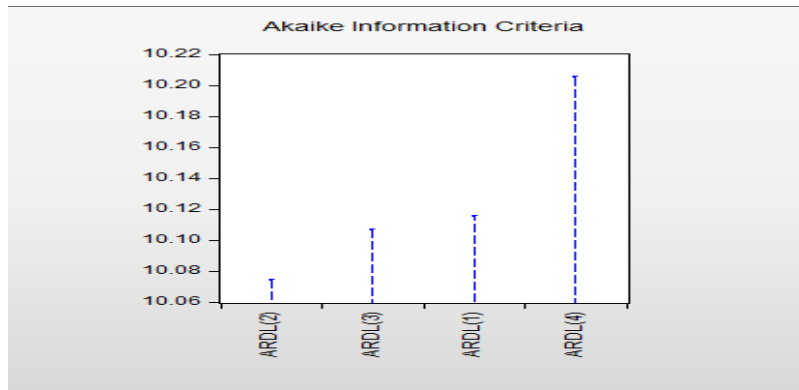
يوضح الجدول السابق اختبار علاقة الارتباط طويلة الأجل وقد أظهرت النتائج أن القيمة المحسوبة للاختبار ٩.٤٢٤ وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستويات الدلالة المختلفة وهو ما يشير إلى رفض الفرض العدم وقبول فرض البديل القائل بوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

جدول رقم (١١) اختبار عشوائية تباينات البواقي لنموذج لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
0.691	Prob. F(1,21)	0.161	F-statistic
0.675	Prob. Chi-Square(1)	0.175	Obs*R-squared

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

يوضح الجدول رقم (١١) اختبار عشوائية تباينات البواقي لنموذج لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي وقد بلغت معنوية الاختبار ٠.٦٩١ وهي أكبر من مستوى الدلالة ٥٪ ومن ثم فقد تم قبول فرض عدم القائل بعشوائية تباينات البواقي لنموذج لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي وهو معيار للحكم على جودة النموذج.



المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

شكل رقم (٤)

نماذج ARDL المختلفة طبقاً لمعيار AIC (لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي)

نتج عن تحليل نماذج متعددة للانحدار الذاتي المتباطئ أن نموذج الانحدار الذاتي المتباطئ ARDL(1.0) هو أفضل النماذج المتاحة طبقاً لمعيار أكايكي AIC لقياس الخطأ حيث أنها الأقل وهذا معيار للحكم على جودة النموذج.

٤/٢ اختبار الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لبواقي نموذج لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (١٢)

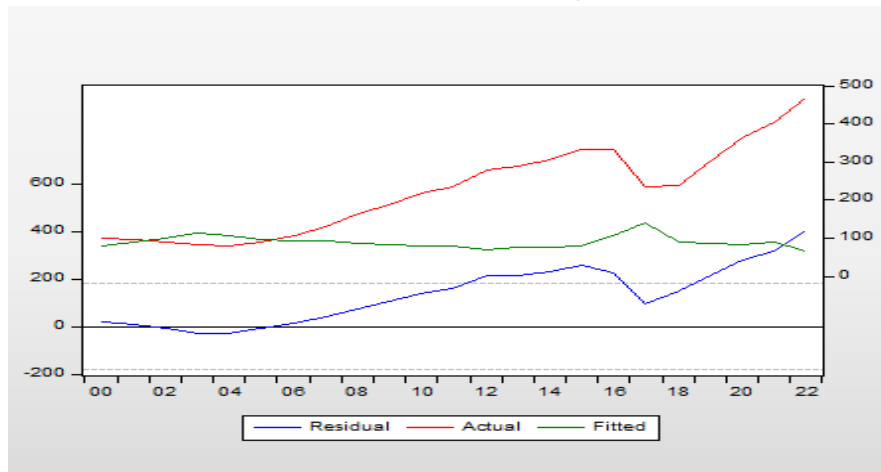
الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لبواقي نموذج لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.269	0.269	1.8944	0.169
		2	-0.223	-0.319	3.2575	0.196
		3	-0.213	-0.058	4.5624	0.207
		4	0.191	0.254	5.6624	0.226
		5	0.032	-0.235	5.6959	0.337
		6	-0.222	-0.123	7.3656	0.288
		7	-0.307	-0.161	10.755	0.150
		8	-0.204	-0.298	12.354	0.136
		9	-0.118	-0.166	12.924	0.166
		10	0.019	-0.012	12.940	0.227
		11	0.273	0.267	16.501	0.124
		12	0.140	-0.051	17.525	0.131

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

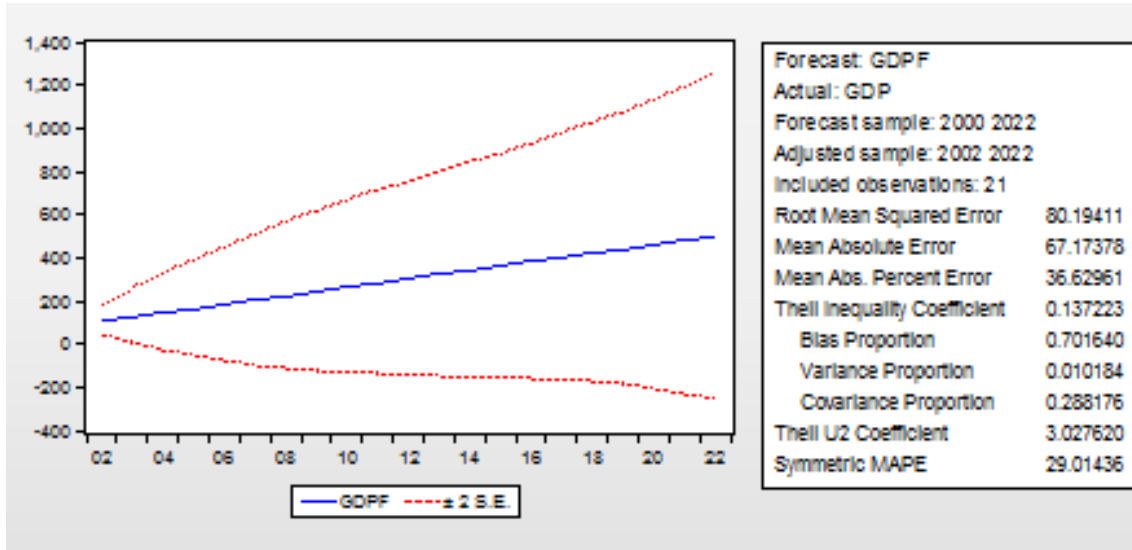
يوضح الجدول رقم (١٢) الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي للبواقي لعدد من فترات الازاحة للخلف وقد تبين عدم وجود ارتباط ذاتي حتى الازاحة ١٢ حيث كانت المعنوية جميعها أكبر من مستوى الدلالة ٥٪، وهذا معيار للحكم على جودة النموذج.



المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

شكل رقم (٥)

الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لبواقي نموذج لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: البرنامج الإحصائي 10 Eviwes

شكل رقم (٦)

القدرة التنبؤية لنموذج لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي

يوضح الشكل رقم (٦) القدرة التنبؤية للنموذج وقد أظهرت نتائج الشكل أن الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ قد بلغت ٨٠.١٩ كما أن متوسط الخطأ المطلق ٦٧.١٧٣، كما أن متوسط الخطأ المطلق النسبي ٣٦.٦٢٩، أيضا تبين أن معامل ثيل للحكم على القدرة التنبؤية للنموذج قد بلغت ٠.١٣ وهي أقل من ٠.٢٠ ومن ثم فإنه يمكن استخدام النموذج للتنبؤ بالقيم المستقبلية.

- معادلة نموذج الانحدار

```

Estimation Command:
=====
ARDL GDP @
Estimation Equation:
=====
GDP = C(1)*GDP(-1) + C(2)*GDP(-2) + C(3)
Substituted Coefficients:
=====
GDP = 1.4136358114*GDP(-1) - 0.415407085962*GDP(-2) + 12.0557927103
Cointegrating Equation:
=====
D(GDP) = 12.055792710284 - 0.001771274563*(GDP - (6806.28117279) +
0.415407085962*D(GDP(-1)))
    
```

وقد تبين من خلال تحليل النموذج السابق مايلي:

- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين لوغاريتم العمق المالي و لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي.
- يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لوغاريتم العمق المالي على لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي.

٥/٢ اختبارات التكامل المشترك. Co-Integration Test

سيتم الكشف عن التكامل المشترك من خلال تحليل جوهانسون (JPLM) ، وذلك من خلال اختبارين هما (Max Figen Test Trace Test) ويتم إجراء هذين الاختبارين حيث يوجد حد

أقصى لعدد (٢) من علاقات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، حيث تعبر (٢) عن عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات وتساوي الصفر في حالة عدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أو تساوي (١، ٢، ٣) بحد أقصى (١)، حيث إن (k) هي عدد المتغيرات بالنموذج، وهي ست متغيرات في هذا النموذج، ويلخص الجدول (٤) نتائج هذين الاختبارين.

جدول رقم (١٣) اختبار التكامل المشترك لنموذج لوغاريتم العمق المالي ولوغاريتم الاستخدام المالي للودائع المصرفية

ولوغاريتم الاستخدام المالي للائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي

Eigenvalue MAX- طريقة أيجن العظمى			TRACE طريقة الأثر			الرتبة
المعنوية	القيمة الجدولية	المختبر الاحصائي	المعنوية	القيمة الجدولية	المختبر الاحصائي	
0.0029	27.58434	36.39482	0.0001	47.85613	71.85006	الرتبة صفر
0.0742	21.13162	19.87536	0.0100	29.79707	35.45524	الرتبة الأولى
0.0469	14.26460	14.43864	0.0486	15.49471	15.57989	الرتبة الثانية
0.2854	3.841466	1.141247	0.2854	3.841466	1.141247	الرتبة الثالثة

المصدر: البرنامج الإحصائي 10 Eviews

اتضح من هذا الجدول رقم (١٣) أنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وفقاً للاختبارين، حيث توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، ومن ثم يتم رفض فرض العدم (HO) : بعدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في مواجهة الفرض البديل (H1) : بوجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى اختبار Max- Eigen Test Tracer state .

وقد أظهرت النتائج عدم وجود تكامل مشترك بين هذين المؤشرين حيث بلغت معنوية الاختبار قيمياً أكبر من مستوى الدلالة ٥% وذلك على مستوى الطريقتين، ومن ثم فقد يلجأ الباحث إلى إحدى النموذجين (VAR و ARDL).

٦/٣ اختبارات حدود الازاحة.

جدول رقم (١٤) اختبار حدود الازاحة لنموذج VAR

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	الازاحة lag
33.90586	34.06613	33.86698	6.0000009	NA	-334.6698	0
29.36011	30.16146*	29.16573	569407.68	94.51884*	-271.6573	1
28.98840	30.43084	28.63852	42482910*	23.39930	-250.3852	2
28.64505*	30.72858	28.13967*	53252350	14.69193	-229.3967	3

المصدر: البرنامج الإحصائي 10 Eviwes

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

يوضح الجدول رقم (١٤) اختبار تحديد فترات الازاحة التي يمكن استخدامها في النموذج وقد أظهرت النتائج أن درجة الازاحة المثلى هي الرتبة الثالثة حيث أظهرت مؤشرات الاختبار تميز طبقاً لمعايير الخطأ AIC و SC و HQ والتي بلغت ٢٨.٦٤٥٠٥ و ٣٠.١٦١٤٦ و ٢٨.١٣٩٦٧ على التوالي وهي الأقل خطأً من بين رتب الازاحة المختلفة ومن ثم فإنه يمكن استخدام نموذج VAR بفترة إزاحة للخلف من الدرجة الثالثة. وبإجراء عملية التقدير للنموذج فقد أظهرت النتائج مايلي :

٧/٣ معايير جودة النموذج لكلا من CGI ، ROA

جدول رقم (١٥)

معايير جودة النموذج لكلا من CGI و ROA

LNFUSING	LNFUDEP	LNFINDE	LN GDP	معايير جودة النموذج	
0.802366	0.781041	0.575303	0.956740	R-squared	معامل التحديد
0.670610	0.635068	0.292171	0.927901	Adj. R-squared	معامل التحديد المعدل
455.0103	999.2515	2309.059	11161.14	Sum sq. resids	مجموع مربعات البواقي
6.157721	9.125292	13.87161	30.49746	S.E. equation	الخطأ المعياري للنموذج
6.089781	5.350585	2.031927	33.17441	F-statistic	المختبر الاحصائي F

جدول رقم (١٥)
معايير جودة النموذج لكلا من CGI و ROA

LN FUSING	LN FUDEP	LN FINDE	LN GDP	معايير جودة النموذج	
-62.09358	-70.35379	-79.14848	-95.69226	Log likelihood	دالة الامكان الأعظم
6.770818	7.557504	8.395093	9.970691	Akaike AIC	اختبار أكايكي
7.218470	8.005156	8.842745	10.41834	Schwarz SC	اختبار شوارز

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviwes 10

يوضح الجدول رقم (١٥) بعض معايير الحكم على جودة النموذج المقترح وقد أظهرت النتائج أن معامل التحديد بالنسبة للعمق المالي قد بلغت قيمته ٠.٥٧٥ وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة بالنموذج تفسر ٥٧.٥٪ من التغيرات التي تطرأ على العمق المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وقد بلغت قيمة اختبار F ٢٠.٣١٩ عند مستوى ثقة ٩٩٪ وقد كانت مؤشرات النموذج من خلال اختبار دالة الامكان الأعظم -٧٩.١٤٨٤٨، أما عن اختبار أكايكي و شوارز فقد بلغت ٨.٣٩٥٠٩٣ و ٨.٨٤٢٧٤٥ على التوالي.

يوضح الجدول السابق بعض معايير الحكم على جودة النموذج المقترح وقد أظهرت النتائج أن معامل التحديد بالنسبة للاستخدام المالي للودائع المصرفية قد بلغت قيمته ٠.٧٨١، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة بالنموذج تفسر ٧٨.١٪ من التغيرات التي تطرأ على العمق المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وقد بلغت قيمة اختبار F ٥.٣٥٠ عند مستوى ثقة ٩٩٪ وقد كانت مؤشرات النموذج من خلال اختبار دالة الامكان الأعظم -٧٠.٣٥٣٧٩، أما عن اختبار أكايكي و شوارز فقد بلغت ٧.٥٥٧٥٠٤ و ٨.٠٠٥١٥٦ على التوالي.

يوضح الجدول السابق بعض معايير الحكم على جودة النموذج المقترح وقد أظهرت النتائج أن معامل التحديد بالنسبة للاستخدام المالي للائتمان المصرفي قد بلغت قيمته ٠.٨٠٢، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة بالنموذج تفسر ٨٠.٢٪ من التغيرات التي تطرأ على العمق المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وقد بلغت قيمة اختبار F ٦.٠٨٩ عند مستوى ثقة ٩٩٪ وقد كانت مؤشرات النموذج من خلال اختبار دالة الامكان الأعظم -٦٢.٠٩٣٥٨، أما عن اختبار أكايكي و شوارز فقد بلغت ٦.٧٧٠٨١٨ و ٧.٢١٨٤٧٠ على التوالي.

٤ - ملخص النتائج بتطبيق برنامج (Eviews) :

يوضح الجدول التالي ملخص النتائج بتطبيق برنامج (Eviews)، وفقا لما يلي:

جدول رقم (١٦)

ملخص النتائج بتطبيق برنامج (Eviews)

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob
C	12.05579	17.36339	0.694322	0.4963
FINDE	5.739187	1.424797	4.028073	0.0007
FUDEP	3.828266	1.758831	2.176596	0.0417
FUSING	-13.37148	3.474292	-3.848690	0.0010
R-squared				0.956
Adjusted R-squared				0.927
F-statistic				33.17441

المصدر: البرنامج الإحصائي 10 Eviwes

رابعاً : النتائج.

١ - النتائج الإحصائية والاقتصادية.

من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

أ- النتائج الإحصائية المتعلقة بفروض الدراسة.

أظهرت نتائج فروض الدراسة أن معاملات النموذج معنوية وهذا من خلال الاختبارات الإحصائية التالية :

١- اختبار t ستودنت.

- بالنسبة للفرض الأول : (اختبار t ستودنت) :

• المعامل الثابت : قيمة t المحسوبه (17.363) اكبر من قيمة t الجدولية عند درجات الحرية (n-19) والتي تساوى (1.729) ، وهذايعنى أن المعامل الثابت معنوى إحصائيا.

• معامل الانحدار (β_1) : بلغت قيمة t المحسوبه (4.028) وهى أكبر من القيمة الحرجة لهذا الاختبار، الشئ الذى يدل على المعنويه الإحصائيه لمعامل الانحدار للمتغير FINDE .

- بالنسبة للفرض الثانى : (اختبار t ستودنت) :

• المعامل الثابت : قيمة t المحسوبه (17.363) اكبر من قيمة t الجدولية عند درجات الحرية (n-19) والتي تساوى (1.729) ، وهذايعنى أن المعامل الثابت معنوى إحصائيا.

• ميل الانحدار (β_2) : جاء معنوي إحصائياً بحيث قيمته مساويه (2.176) وهى أكبر من القيمة المجدولة لستونت .

- بالنسبة للفرض الثالث : (اختبار t ستودنت) :

• المعامل الثابت : قيمة t المحسوبه (17.363) اكبر من قيمة t الجدولية عند درجات الحرية (n-19) والتي تساوى (1.729) ، وهذايعنى أن المعامل الثابت معنوي إحصائياً.

• قيمة المعامل (β_3): معنوية كذلك بمقارنة t المحسوبه (3.848) مع الجدولية (1.729) .

ويمكن الحكم كذلك على معنويه المقدرات من خلال مشاهدة خانة الاحتمالات (prob) ، بحيث أظهرت النتائج كلها أن الاحتمال اقل من مستوى المعنويه 5 % ، وهذا دليل على المعنويه الإحصائية بشكل منفرد للمعاملات المقدره للنموذج .

٢- اختبار F فيشر :

فى حالة اختبار فرضية أساسية حول معلمة واحدة منفردة فى نموذج الانحدار ، يتم الاعتماد على اختبار ستونت ، أما فى حالة اختبار فرضية أساسية مشتركة تشمل معلمتين أو أكثر ، فيتم اللجوء إلى اختبار فيشر الذى يوضح المعنويه الاحصائيه الكلية أو مجمعه لمعامل النموذج.

ويلاحظ ان القيمة الاحصائيه المحسوبه لفيشر تساوى 33.174 وهى أكبر من القيمة الحرجة لهذا الاختبار والتي تساوى 2.93 ، ومنه نقول أن معلمات النموذج بصفه مجمعه معنويه ، أو نقول بأن النموذج ككل معنوي (أي ان المتغيرات تفسر النموذج بشكل جيد) .

٣- اختبارات جودة توفيق النموذج :

تم من خلال فحص معامل التحديد لمعرفة درجة تفسير المتغيرات المستقله للمتغير التابع ، والبحث على معامل الارتباط لدراسه درجة ارتباط تلك المتغيرات مع الظاهرة المدروسه .

من خلال قراءتنا للنتائج حول النموذج السابق فى الجدول ، يتم استخلاص ما يلى :

R- Squared	0.956
Adjusted R- Squared	0.927

المصدر: البرنامج الإحصائي Eviews 10

بملاحظة ان قيمة معامل التحديد المصحح بلغت 0.92 وهذا يدل على جودة توفيق النموذج وقدرته على تفسير سلوك المتغيرات الكليه ، حيث أن التغير في المتغيرات المستقلة تفسر لنا نسبة 92 % من التقلبات في عرض النقود ، في حين ان النسبة المتبقية وهى 8% تعود للمتغيرات الأخرى التي لم تدخل في النموذج والتي بإمكانها أن تفسر هذه الظاهرة .

ب- النتائج الاقتصادية المتعلقة بفروض الدراسة.

- فيما يتعلق بالتحليل الاقتصادي للفرض الأول: إذا تغير العمق المالى FINDE بوحدة واحدة (أى بنسبة ١%) فإن الناتج المحلى الاجمالى GDP يتغير بنسبة ٥.٧٣٩% ويلاحظ أنها قيمة موجبة بما يعنى أن عرض النقود يؤثر في الناتج المحلى الإجمالى وأن العلاقة بينهما علاقة طردية موجبة ، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المستقبلية ومنطق النظرية الاقتصادية ، أي أن هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية .

- فيما يتعلق بالتحليل الاقتصادي للفرض الثانى: إذا تغير الاستخدام المالى للودائع المصرفية FUDEP بوحدة واحدة (أى بنسبة ١%) فإن الناتج المحلى الإجمالى GDP يتغير بنسبة ٣.٨٢٨% ويلاحظ أنها قيمة موجبة مما يعنى أن الودائع المصرفية تؤثر في الناتج المحلى الإجمالى وأن العلاقة بينهما هي علاقة طردية موجبة ، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المستقبلية ومنطق النظرية الاقتصادية ، أي أن هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.

- فيما يتعلق بالتحليل الاقتصادي للفرض الثالث: إذا تغير الاستخدام المالى للائتمان المصرفى FUSING بوحدة واحدة (أى بنسبة ١%) فإن الناتج المحلى الإجمالى GDP يتغير بنسبة ١٣.٣٧١% وبملاحظة أنها قيمة موجبة بما يعنى أن الائتمان المصرفى يؤثر في الناتج المحلى الإجمالى وأن العلاقة بينهما هي علاقة طردية موجبة ، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المستقبلية ومنطق النظرية الاقتصادية ، أي أن هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية .

٢- النتائج المتعلقة بالدراسة النظرية :

توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

أ- بذلت الحكومة المصرية جهدا كبيرا نحو تعزيز الشمول المالى بهدف توفير خدمات ممكنة تضمن تيسير حصول المواطنين على متطلباتهم من الخدمات المالية دون تحميلهم أي أعباء إضافية، وبذلك

- استطاع القطاع المالي في مصر أن يتمتع بالمرونة والقدرة على التطبيق السريع للشمول المالي.
- ب- تطبيق الشمول المالي ومنظومة الدفع والتحويل الإلكتروني في مصر ساهم في رفع التصنيف الائتماني لمصر وتقدمها في مؤشر سهولة أداء الأعمال مما يشير إلى ملائمة البيئة الاقتصادية التنظيمية لبدء وتشغيل الشركات المحلية، بالإضافة إلى تقدمها في مؤشر الشفافية الدولية.
- ج- ساهم الشمول المالي في خفض السيولة النقدية وبالتالي تقليل معدلات التضخم من خلال ووصوله الى أدنى مستوى سجلته مصر منذ سنوات بالإضافة إلى دور ذلك الفاعل في تمويل القطاعات التنموية الصناعية والخدمية.
- د- تعاني مصر من زيادة حجم وعدد إنتاج المنشآت الاقتصادية غير الرسمية مما يسبب خلل في أداء الاقتصاد الرسمي وتندية معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى فقدان وضياع الموارد الضريبية للدولة والتي كان من الممكن أن تساهم في عملية التنمية الاقتصادية.
- هـ- استخدام الوسائل الإلكترونية في السداد تساهم في الحد من التعاملات المالية غير الرسمية وفي محاربة الفساد وتمويل الإرهاب وغسيل الأموال.

خامساً: التوصيات :

في إطار نتائج الدراسة توصى الباحثة بالتالي:

- ١- مراقبة الأسعار بشكل مستمر مع بناء نماذج للتنبؤ بالقيم المستقبلية ورسم السياسات اللازمة والمناسبة في حالة وجود توقعات بدخول الاقتصاد في نظام التضخم المرتفع.
- ٢- إعادة النظر في سياسة الدعم الوطنية التي تغطي الموارد الغذائية الضرورية ومنتجات الطاقة، وكذلك المرافقة العامة لتخفيف العبء على الميزانية العامة وتوفير موارد داعمة للنمو الاقتصادي.
- ٣- توليد بيئة مشجعة ومواتية للحصول على الخدمات المالية من خلال تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية والتوسع في إقامة فروع للبنوك في تلك المناطق، وإنشاء مكاتب للاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.
- ٤- إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة وإشراف البنوك المركزية، وتحويل مؤسسات التمويل المتناهية الصغر غير الحكومية إلى مؤسسات مالية تحت الرقابة المصرفية.
- ٥- تفعيل دور الإدارة المركزية للشمول المالي التي أنشأها البنك المركزي لتحسين مستوى الشمول المالي بمصر لتكون مسئولة عن البيانات الخاصة بمستوى الشمول المالي في كافة المناطق الجغرافية لدى البنوك.

المراجع

المراجع العربية.

- ١- النقيرة، أحمد. (٢٠١٩). " دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية : دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، ٤٩ (٢).
- ٢- بالخضر، السعيد. (٢٠١٩). "أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية"، *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة*، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ١ (٤).
- ٣- بن رجب، جلال الدين. (٢٠١٨). احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية ، تقرير منشور صندوق النقد العربي .
- ٤- بن ويس، هاجر. (٢٠٢٢). *العلاقة الاقتصادية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة من (٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩)*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
- ٥- بوزانة، أيمن. (٢٠٢٢). مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي: تجربة كينيا نموذجاً، الموقع <https://dSPACE.zu.edu.ly/discover>، بتاريخ ١٧/١٢/٢٠٢٢ الساعة ٧م.
- ٦- دردور، أسماء. (٢٠٢٠). "قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٠ إلى ٢٠١٧ باستخدام نموذج (ARDL)"، *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، ١٠ (٤).
- ٧- شاهين، إسلام محمد. (٢٠٢٠). دور السياسات الاقتصادية المستدامة في تعزيز الشمول المالي لمصر (الواقع التحديات)، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، كلية حقوق سويف، ع ٣٢، ٢٠٢٠.
- ٨- شرف، سمير. (٢٠٢١). "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية مقارنة بمجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، *مجلة جامعة حماة*، ٦ (٤).
- ٩- عبدالغني، سناء. (٢٠٢٢). "انعكاسات التحول الرقمي على تعزيز النمو الاقتصادي في مصر"، *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، ١٤ (٥).
- ١٠- عفان، منال. (٢٠٢١). "أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية لأهم القنوات التي يؤثر من خلالها التفاوت على النمو"، *مجلة دراسات*، ٤ (٢٢).
- ١١- عمارة، أميرة. (٢٠٢٢). "عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية"، *مجلة دراسات*، ٤ (٢٣).

- ١٢- قاسي، يسمينة.(٢٠٢١). "دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، مجلة المعيار، الجزائر، ٢(١٢).
- ١٣- موسي، نصيرة.(٢٠٢١). "التمويل الإسلامي الأصغر كألية لتمويل المؤسسات المصغرة في ظل تعزيز الشمول المالي : دراسة حالة بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية السوداني للفترة من (٢٠١٣-٢٠١٧)"، مجلة آراء لدراسات الإقتصادية والإدارية ، الجزائر، ٢(٣).
- ١٤- نعيمة، رشيد.(٢٠٢١). "تقييم الشمول المالي والمصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال الفترة من (٢٠١٥-٢٠٢٠)"، مجلة افاق علوم الادارة والاقتصاد، جامعة المسيلة، الجزائر، ٢(٥).
- ١٥- نيد، صفاء.(٢٠٢٢). "تقدير تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٩"، مجلة دراسات اقتصادية ، ٢(١٦).

المراجع الإنجليزية.

- 1- Al- Qudah, Anas (2022). “The relationship between social entrepreneurship and sustainable development from economic growth perspective: 15 (RCEP) countries”, **Journal of Sustainable Finance & Investment**, 12(1).
- 2- Batrancea, Larissa. (2022). “A panel data analysis on determinants of economic growth in seven non-BCBS Countries”, **Journal of the Knowledge Economy**, 13(2).
- 3- Dinabandhu, S., & Debashis , A. (2018). “Financial inclusion and economic growth linkage: some cross-country evidence”, **Journal of Financial Economic Policy**, 10(3).
- 4- Lenka, Sanjaya. (2017).” Does financial inclusion spur economic Growth in India?”, **The Journal of Developing Areas**, 51(3).
- 5- Nazir, a., kaneez, f., & jameel, a. (2019). "Impact Of Financial Inclusion On Economic Growth In Pakistan”, **Journal of managerial sciences**, 13(3).